

## محاكم

## أخبار القضاء والأمن

السيد يستنكر «تجاهل»  
نجار لتصريحات كاسيزي ورياشي

استنكر اللواء الركن جميل السيد «تجاهل» وزير العدل إبراهيم نجار التصريحات التي أدلى بها رئيس المحكمة الخاصة بلبنان القاضي أنطونيو كاسيزي الذي أعلن صراحة، خلال زيارته الأخيرة إلى بيروت، «أن اعتقال الضباط الأربعة تعسفاً لمدة أربع سنوات قد شابه عيب شكلي كبير، واقتصر على عناصر إثبات الجرم ومن دون توجيه أية تهمة اليوم»، كذلك استنكر

«تجاهل» نجار لتصريحات نائب رئيس المحكمة القاضي السابق رالف الرياشي الذي اتهم الجسم القضائي اللبناني بأنه «غير سليم». واستغرب اللواء السيد في بيان صدر عن مكتبه الإعلامي، أمس، «أن يكون المدعي العام التمييزي سعيد ميرزا حاضراً إلى يمين وزير العدل وهو يتحدث عن إصلاح القضاء، في مؤتمر



عقدته نجار أول من أمس في وزارة العدل، فيما حضور القاضي ميرزا بالذات يمثل رسالة مناقضة تماماً لدور هيئة التفتيش القضائي»، معتبراً أن المدعي العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا نفسه هو المسؤول شخصياً عن التجاوزات والفساد والارتكابات التي يتحدث عنها القاضي كاسيزي في قضية اعتقال الضباط الأربعة، هذا عدا عن أن الوزير نجار نفسه قد اعترف علناً، منذ حوالي سنة، بوجود ملفات تفتيش ودعاوى مقدمة بهذا الخصوص بحق القاضيين سعيد ميرزا وصقر صقر». وتساءل السيد «أين هو مصير تلك الملفات؟ وكيف يستطيع معالي الوزير أن يقتنع اللبنانيين بقدرته على معالجة المرض بالمرض؟».

## جريح طعنًا بالسكين في قب الياس

نُقل حسين ش. (20 عاماً)، منتصف ليل أول من أمس، من بلدته قب الياس (قضاء زحلة) إلى مستشفى خوري العام في زحلة، وهو مصاب بطعنة سكين في بطنه، وذلك على أثر شجار وتضارب بالأيدي كانا قد حصلاً ليلاً في أحد المقاهي، بين عدد من الشباب لا تتجاوز أعمارهم 20 عاماً. حضرت إلى المكان دوريات من مختلف الأجهزة الأمنية، وباشرت فصيلة درك شتورا التحقيقات وتوصلاً إلى كشف ملابس الحادث. مسؤول أمني أوضح لـ «الأخبار» أن التحقيقات الأولية أظهرت عدم وجود أية خلفيات سياسية أو انتخابية وراء العراك، وإضعا أسباب الخلاف في إطار «تصرفات صبيانية تحصل عادة في بعض المقاهي من وقت إلى آخر».

## خطف عامل سوري والاعتداء على آخر

يتواصل مسلسل الاعتداء على العمال السوريين في لبنان. فقد ذكرت التقارير الأمنية الصادرة أمس أن ثلاثة أشخاص مجهولين يستقلون سيارة من نوع «ب أم لون أبيض»، خطفوا شخصاً من التابعة السورية، بعد أن أطلقوا عبارين ناريتين في الهواء في منطقة الشويفات، وفرّوا إلى جهة مجهولة. كذلك نُقل إلى المستشفى المركزي في مزبود عبد الله ع. وذلك على أثر تعرضه للضرب من مجهولين في منطقة الوردانية.

## اقتراح تعديلات طفيفة على قانون المطبوعات

نشرت الوكالة الوطنية للإعلام أمس نصّ قانون المطبوعات المقترح لاستبدال القانون الحالي. وشهدت اثنتان من المواد المنشورة فيه تعديلاً طفيفاً، فالمادة 20 التي كانت تنص على العقاب على القذح والذم المقترف بواسطة المطبوعات بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة، والغرامة من ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف ليرة لبنانية، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفي حالة التكرار لا يمكن أن تقل أي من العقوبتين عن حددها الأدنى، اقترح تعديلها بأن تخفف مدة الحبس من سنة إلى ستة أشهر، وبالغرامة من عشرة ملايين ليرة لبنانية إلى ستة ملايين.

أما المادة 21 التي تنص على عقاب القذح المقترف بواسطة المطبوعات بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وبالغرامة من ألف إلى ثلاثة آلاف ليرة لبنانية، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفي حالة التكرار لا يمكن أن تقل أي منهما عن حددها الأدنى، فأبقيت فيها مدة الحبس كما كانت، فيما جرى تعديل قيمة الغرامة فأصبحت بين مليوني ليرة لبنانية وستة ملايين.

الأخبار



أسفت حملة «جنسيتي» للحكم القضائي برد دعوى سويدان (ا ف ب)

المحكمة تنتزع حق سميرة سويدان  
بمنح الجنسية لأولادها

أن تمنح الجنسية، فيما تمنح الحياة». كما تحدث عن دول عربية هي مصر والجزائر والمغرب (تفوّقت على لبنان) حين أقدمت على تعديل قوانين الجنسية لديها. أما سميرة سويدان التي طالما رددت أنها تثق بالقضاء على الرغم من قلقها وعدم تفاؤلهما بصور حكم لمصلحتها، فأعلنت وهي تنفث دخان سيجارتها بانزعاج أن «الدولة عودتنا الظلم. تذكر حقوق المرأة وتتاجر بها فقط في مواسم الانتخابات، أما باقي المواسم فتنتزع منا أبسط حقوقنا. لن نستسلم وسالجا إلى التمييز». تضيف: «إلى التمييز كان اختياراً لمدي حسن نية الدولة تجاه المرأة اللبنانية لا تجاهي فقط، وقد ثبت أن الدولة تعاملنا بدونية معيبة ومخجلة أمام الرأي العام العالمي».

حملة «جنسيتي حق لي ولاسرتي» المواكبة للقضية أسفت للحكم القضائي القاضي برد دعوى سويدان، مشيرة إلى «أن هذا القرار غير مفاجئ نظراً إلى سجل مقاربة الدولة اللبنانية غير المشجع لهذه القضية». وأكدت المضي «في المسيرة النضالية لضمان حصول النساء على حقهن بمنح الجنسية لأسرهن». ورات منسقة الحملة، رولا المصري، أن «الحل الوحيد لإنصاف النساء وتكريس حقوقهن في المواطنة والجنسية يتمثل في تعديل قانون الجنسية الحالي». أما محامية الدفاع، سهى إسماعيل، فأكدت الاتجاه نحو التمييز «لأن المعركة لم تنته، ربحتنا الجولة الأولى وخسرنا الثانية، وعلى الجولة الثالثة أن تكون هي الحاسمة». وأشارت إلى أن قضية سميرة سويدان قد تكون مدخلا مهماً لتعديل القانون الحالي للجنسية أو للعمل على سنّ تشريعات جديدة أكثر إنصافاً بحق المرأة اللبنانية. ونفت إسماعيل تدخل المعايير السياسية والطاقفية في هذه القضية، مشيرة إلى أن القاضية ماري المعوشي طبقت اقتناعاتها القانونية، وعلى محكمة التمييز أن تنظر في مدى إنصاف القرار لسويدان.

محامون مهتمون بالقضية ومتابعون لتطوراتها أبدوا رأيهم بالنساء على الخطوة التي اتخذتها سويدان يوم سمعت أحد النواب يصرّح عبر إحدى شاشات التلفزة أنه يحقّ للأمم اللبنانية أن تعطي جنسيتها لأبنائها إذا كان زوجها متوفى، ويوم جرّوت واعتمدت على جهود محامية قريبة، ومضت في حريها على قوانين «بالية» بنظرها. ممثل نقابة المحامين في لجنة الإدارة والعدل، المحامي ميشال عيد، قال إن ما يحصل «خطوة أولى للتفكير كيفية تقديم مشاريع قوانين جديدة أو تعديل القوانين القديمة». ولفت إلى أن «الاجتهاد الذي قام به القاضي جون قزي لن يصبح نصاً إلا إذا مرّ عبر البرلمان والتشريع، وهذا بحاجة إلى وقت وجهود كبيرة».

العدالة ومعها وقف «نصف المجتمع» كما هو شائع عن المرأة. قالت: «نحن ولدنا هنا ونعيش ونعمل وندفع الضرائب هنا أيضاً، ننتج ما يفيد هذا البلد ويحرك عجلة الحياة فيه، فلم لا نعدّ لبنانيين؟ (...) اليوم أثبتت الدولة اللبنانية، ومعها القضاء أن لا مساواة حقيقية بين المرأة والرجل في مجتمعنا ولا ديموقراطية حقيقية في ظل غياب التشريعات التي تستند فقط إلى توازنات طائفية». في الواقع، استند القضاء إلى القانون الساري المفعول الصادر في كانون الثاني 1925 حيث يقتصر منح الجنسية اللبنانية على الأب فقط، باعتبار أن رابطة الدم من جهة الأم ليست كافية. ورأى أن المحاكم العدلية غير مختصة بموضوع منح الجنسية وغير مختصة وظيفياً بتطبيق قاعدة القياس وبمراقبة التشريع الداخلي لجهة دستوريته أو لجهة توافقه مع القانون الدولي.

لم يقتنع أحد من الموجودين أمام قصر العدل الأمهات سالن باستنكار: «كيف لا تكون رابطة الدم موجودة بيننا وبين أبناء حملناهم تسعة أشهر؟ كيف لا يحق لنا

باسم الشعب، أصدرت محكمة الاستئناف في جبل لبنان حكماً يحرم اللبنانية سميرة سويدان، المتزوجة بأجنبي، منح الجنسية لأولادها. الجلسة الأخيرة كانت قد عُقدت في 13 نيسان وأرجأت القاضية إصدار الحكم إلى يوم أمس. لم يُفاجأ أحد بالحكم القاضي بفسخ بنود الحكم الابتدائي

## الإسار كرم

في السادس عشر من حزيران 2009، أصدرت محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان حكماً قضى بمنح الجنسية اللبنانية لأبناء سميرة سويدان، المتزوجة بأجنبي متوفى. قررت يومها محكمة جديدة المنظر في قضايا الأحوال الشخصية برئاسة القاضي جون القزبي وعضوية القاضيتين رنا حبقا ولميس كزما اعتبار الأولاد القاصرين لسويدان لبنانيين، وقيدهم على خانة والدتهم في سجل الأحوال الشخصية، مانحة كلاً منهم بطاقة هوية لبنانية. غير أن هيئة القضايا في وزارة العدل، التي تمثل الدولة، استأنفت لاحقاً هذا الحكم باعتبار أنه مخالف للقوانين. يوم أمس الثلاثاء 18 أيار 2010 عُقدت جلسة الحكم التي أصدر خلالها القضاء، في جلسة مغلقة، حكمه النهائي بحق سميرة سويدان، ومن خلالها، بحق الكثير من اللبنانيات المتزوجات بأجانب. حضرت فرق مكافحة الشغب وانتشرت القوى الأمنية في محيط القصر «منعاً لأي أعمال مخلة بالأمن» قد تقوم بها عشرات السيدات اللواتي تجمعن عفواً من دون أي حشد مسبق لدعم سويدان معنوياً ولتأكيد أنها ليست وحدها.

خرجت سويدان من قاعة المحكمة محاطة بابنتيها فاتن وزينة. الوجود الظاهر على وجوههن أبلغ جميع مؤيدي القضية ووسائل الإعلام بالنتيجة قبل أن يتفوهن بكلمة. لم تقتنعهن الحجج التي استند إليها، فرفعن أصواتهن بنبرة تشي بغضب كبير «القضاء يريد إرجاعنا قرناً كاملاً إلى الوراء. لماذا تستند إلى بنود قانون صادر في عام 1925، فيما لم يكن للمرأة أي دور في الشأن العام، ولم تكن تعمل وتظهر على شاشات التلفزة لتتحدث عن حقوقها؟ حينها لم يكن ممكناً أن تقوم قاضية محاكمة بمستشاراتها أن تصدر حكماً بأي قضية». رفضت فاتن الحديث إلى وسائل الإعلام، أما زينة فاصرت على مساندة والدتها التي وقفت تحت قوس

واللبنانيون المتزوجون  
باسرائيليات؟

رَدّد بعض الحاضرين أمام قصر العدل أسس أخباراً عن آباء لبنانيين يعيشون داخل إسرائيل بدأوا، بمساعدة أقاربهم في لبنان، بالعملات التي تخولهم منح الجنسية اللبنانية لأولادهم. كما رَدّدوا أخباراً عن شابات يحملن الجنسية الإسرائيلية تزوجن لبنانيين ومنحن الجنسية الإسرائيلية لأولادهن. وشددوا على أن «السلطتين التشريعية والتنفيذية اللبنانييتين عاجزتان عن إحداث تغيير يكفل مساواة المرأة اللبنانية بالرجل وسط التهويل بتوطين الفلسطينيين في لبنان».

الأخبار